

يفطر سر الا اذا كان العذر ظاهرا والمحايض تفطر سر الا ان
عذرهما ليس بظاهر واضع وفي الاحكام شرط رمضان اذا
جاء يوم الخميس وجاء عرفة يوم الخميس ايضا كان ذلك اليوم
يوم عرفة لا يوم الاضحى حتى لا تجوز الاضحية في هذا اليوم
اعتمادا على قول علي رضي الله عنه يوم نحركم يوم صومكم لان
ذلك محتمل يحتل انه اراد به ذلك العام دون الابد فليس
بتشريع كلي بل اخبار عن اتفاق في تلك السنة وكذا ما هو الواقع
من رجب لا يلزم ان يكون غرة رمضان بل قد يتفق ونقل عن
الحاوي القدسي قال ولا يعتمد على ما يقال ان يوم الفطر يكون
يوم عاشوراء ويوم الصوم يوم النحر لان عليا رضي الله عنه
انما قال يوم صومكم يوم نحركم تلك السنة خاصة والله
الموفق **كتاب الزكاة** في خزانة الروايات رجل اشترى
اعيانا منقولة يؤجرها مائة او مشاهرة او مسانحة ^{كقول}
له من المنقولات مال عظيم لا تجب الزكاة فيها لانها ليست
بمال التجارة فانما يسكها ويتنفع بها نوع انتفاع فصاها كالا ^{استعمال}
فلم يجب في ذلك شيء وفيها ايضا ان لحقه دين بعد وجوب
الزكاة لا تسقط الزكاة وفيها ايضا قال نصير بن يحيى سالت
الحسن بن زياد عن رجل له ما يتادهم في الحول عليها الا يوما

فيقول

٤٤
فحجل من الزكاة درهما ثم حال الحول على الباقي قال لا زكاة عليه
وفيها ايضا عن الذخيرة اذا قال لرجل ارفع درهما الى الفقير
فدفع ليس له ان يرجع عليه وفي الاحكام ولا تجب الزكاة على
مجنون ولا في ماله ولو افاق في بعض السنة فهو بمنزلة افاقته
في بعض الشهر في الصوم فيجب عليه الزكاة كالصوم لكونه
يعد مقيما وعن ابي يوسف انه يعتبر اكثر الحول ولا فرق بين
المجنون الاصلى وهو ان يدرك مجنونا والعارض وهي ان يدرك
مقيما ثم يجن على ظاهر الرواية وفي خزانة الروايات وما
ياخذه ظلمة زمان من المصادر الاصح انه يسقط جميع ذلك
من الزكاة عن ارباب الاموال ازانوا وعندا لدفع التصديق
عليهم لان ما في ايديهم اموال المسلمين وما عليهم من التبعات
فوق اموالهم فلورد واما عليهم لم يبق في ايديهم شيء فكانوا
فقراء حتى قيل يجوز اخذ الصدقة لوالى خراسان وقيل علم
من ياخذ بما ياخذ شرطه فلاحوطان يعاد وسبط الكلام وقد
كتبت في هذه المسئلة رسالة مستقلة وفي مختصر المحيط للبخاري
رجل استقرض من رجل الف درهم وطالب منه كقيل الف لقال
عنه عشرة رجال كل رجل الف درهم ولكل واحد منهم الف في
بيته وحال الحول فلا زكاة على كل واحد منهم وفيه ايضا امر